

ضرورة تسعير الأسمنت



د. مصطفى الرفاعي

وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية الأسبق

إن ما يحدث في صناعة الأسمنت وسوقها يستوجب تسعير هذا المنتج الاستراتيجي، فدور الدولة في الاقتصاد الرأسمالي هو منع الاحتكار، وحماية المستهلك، وتفعيل آليات المنافسة، والتدخل بالتسعير عندما تكون هناك حاجة لذلك، كما فعل الرئيس كيندي عندما أمر شركات الصلب بخفض الأسعار وإلغاء الزيادات.

تسعير الأسمنت لا يؤثر على حرية الاقتصاد أو على تشجيع الاستثمار، فالاستثمار الأجنبي يجب أن يخضع لضوابط بحيث لا يتعارض مع المصالح الوطنية.. والتسعير هنا مبرر وغير ضار بالشركات المنتجة، لأنها تحقق هامش ربح كبير.

الأسمنت سلعة استراتيجية يعتمد إنتاجها كلية على ثروات طبيعية مصرية من خامات ووقود توفرها للشركات بأسعار زهيدة أو مدعمة لخفض تكلفة الإنتاج، وبالتالي توفير المنتج بسعر جيد للسوق المصرية، الدافع في ذلك هو أن الأسمنت منتج استراتيجي ومكون رئيسي في البناء والتعمير والبنية الأساسية.

وبديهي أن أسعاره تضاعفت عدة مرات بعد بيع شركائنا إلى شركات فرنسية وإيطالية ومكسيكية، حيث ارتفع سعره من ١٥٠ إلى ٣٠٠ إلى ٤٠٠ إلى ٥٧٠ جنيها بل وأكثر دون مبرر سوى رغبة هذه الشركات في تحقيق أرباح كبيرة تحولها للخارج على حساب قوت وجود حياة المواطن المصري. ربما يكون السعر العادل لطن الأسمنت من ٢٠٠ إلى ٣٢٠ جنيها للسوق المحلية.

الحل هو في ممارسة الدولة لواجباتها في الرقابة على الشركات الأجنبية من خلال مراجعة ميزانياتها للتحقق من صحتها ومن التكلفة الفعلية لإنتاج الطن وتحديد الأرباح الخاضعة للضرائب.

رقابة الدولة ستكشف لنا عما إذا كان هناك تواطؤ بين الشركات لخفض الإنتاج بغرض تعطيش السوق ورفع الأسعار، وهي ممارسات احتكارية يجرمها القانون.. الدولة هي المصدر الوحيد للطاقة والغاز والمائزوت لهذه الشركات بأسعار مدعمة - وهناك قطاعات وشركات أخرى ملتزمة تستحق أن يكون لها أولوية في توفير احتياجاتها من الوقود - فصناعة الأسمنت صناعة استخراجية تحويلية تعتمد على ثروات طبيعية مصرية رخيصة وعمالة رخيصة.. وقف التصدير هو أيضا إحدى آليات ضبط أسعار السوق المحلية. لا أعتقد أننا سنحقق توازنا في السوق في الاستثمار في طاقات جديدة وإصدار ١٤ رخصة لمشروعات سيستغرق بناؤها سنوات ثم تجد بعدها صعوبة في تسويق منتجاتها لتشبع السوق.

إن حرية الاقتصاد لا تعني السماح بممارسات احتكارية تعود بنا إلى زمن السيطرة الأجنبية على اقتصادنا، لقد دفعنا ثمنا غالبا للخلاص من هذه السيطرة التي زادت من فقر المصريين كي يزداد المستعمرون ثراء.

إن مصر ليست في حاجة إلى هذا النوع من الاستثمار الأجنبي لأنه غير منتج ولا يضيف إلى اقتصادنا سواء زيادة في معدل التنمية أو في توفير فرص عمل أو نقل تكنولوجيات جديدة تحتاجها مصر.

لم يحدث أي من ذلك في خصخصة أو بيع شركات الأسمنت بطرة وحلوان والإسكندرية وأسيوط وبنى سويف.. أبقى الدولة على شركة واحدة هي القومية للأسمنت، ومن الواضح أنها عجزت عن ضبط السوق لصغر حصتها منه، أي أن استجاباتنا لطلبات صندوق النقد الدولي ونصائحه حققت في المقام الأول مصالح بعض الدول الصناعية على حساب المصالح القومية.